

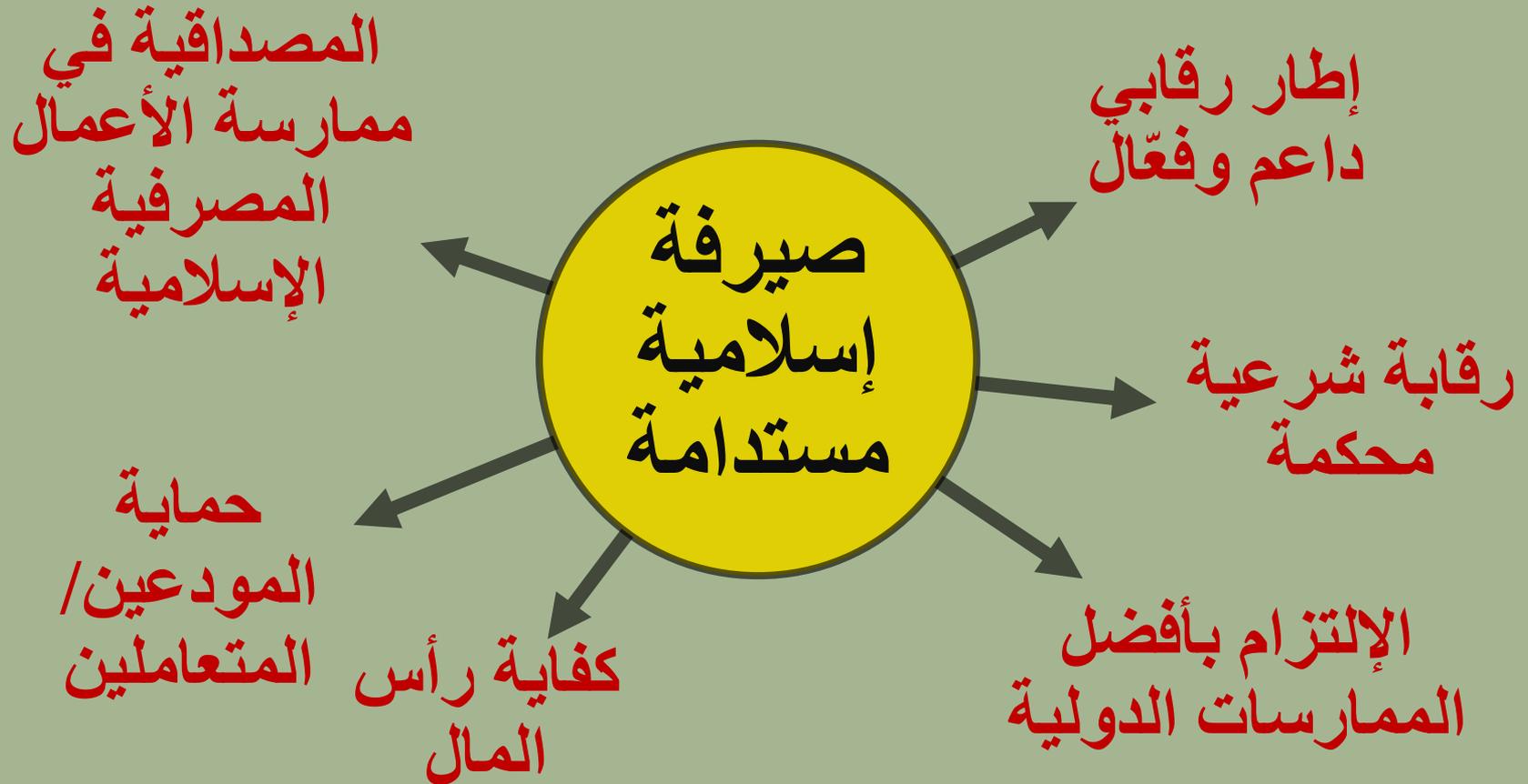


الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة والإشراف على
البنوك والنوافذ الإسلامية في سلطنة عمان
مؤتمر أيوفي-البنك الدولي الثاني عشر
5-6 نوفمبر 2017م

المحتويات

- رؤية البنك المركزي العماني
- التعديلات الخاصة بالقانون المصرفي العماني
- الإطار التنظيمي والرقابي على الأعمال المصرفية الإسلامية
- الرقابة الشرعية – أهدافها ومكوناتها
- النموذج التنظيمي للنوافذ الإسلامية
- اللائحة التنظيمية للهيئة العليا للرقابة الشرعية
- السوق المصرفية والمالية الإسلامية في السلطنة
- التحديات
- الخلاصة

رؤية البنك المركزي العماني



التعديلات الخاصة بالقانون المصرفي

(المرسوم السلطاني رقم 69/2012)

✓ باب جديد في القانون المصرفي (6 مواد جديدة)

← الاطار القانوني للأعمال المصرفية الإسلامية والرقابة والإشراف

← إختصاص مجلس المحافظين بوضع اللوائح والتعليمات والإرشادات

← سلطة البنك المركزي في الترخيص للمصارف والنوافذ الإسلامية المستقلة

← المعاملات المصرفية الإسلامية

← إعفاء المصارف والنوافذ الإسلامية من الرسوم التي تفرض على التعامل في

الأصول العقارية والمنقولة

← أسس الرقابة الشرعية

❖ لجنة للرقابة الشرعية في المصرف المرخص

❖ هيئة عليا للرقابة الشرعية

الإطار التنظيمي والرقابي للصيرفة الإسلامية

- ✓ يحتوي على 10 أبواب (حوالي 600 صفحة)
- ✓ اعتمد على المتطلبات الرقابية الحالية للبنك المركزي والقواعد الدولية الصادرة عن مجلس الخدمات المصرفية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولجنة بازل للرقابة المصرفية
- ✓ يركز على وضع إطار شرعي سليم (ويشمل التدقيق الشرعي الخارجي)
- ✓ حظر التورق والمرابحة السلعية
- ✓ يتناول بالتفصيل المسائل الرقابية والإشرافية وتشمل:-
- ❖ متطلبات الترخيص والإطار الرقابي والشرعي والمعايير المحاسبية وتقارير التدقيق والسلطات الرقابية والمتطلبات المتعلقة بكفاية رأس المال ومخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية وإدارة السيولة

متطلبات الترخيص ... رأس المال

الحد الأدنى	النوع
100 مليون ريال عماني	بنك إسلامي متكامل
10 مليون ريال عماني	نافذة إسلامية لبنك محلي
10 مليون ريال عماني	نافذة إسلامية لبنك أجنبي مرخص
20 مليون ريال عماني	نافذة إسلامية لبنك أجنبي جديد

متطلبات الترخيص ... أخرى

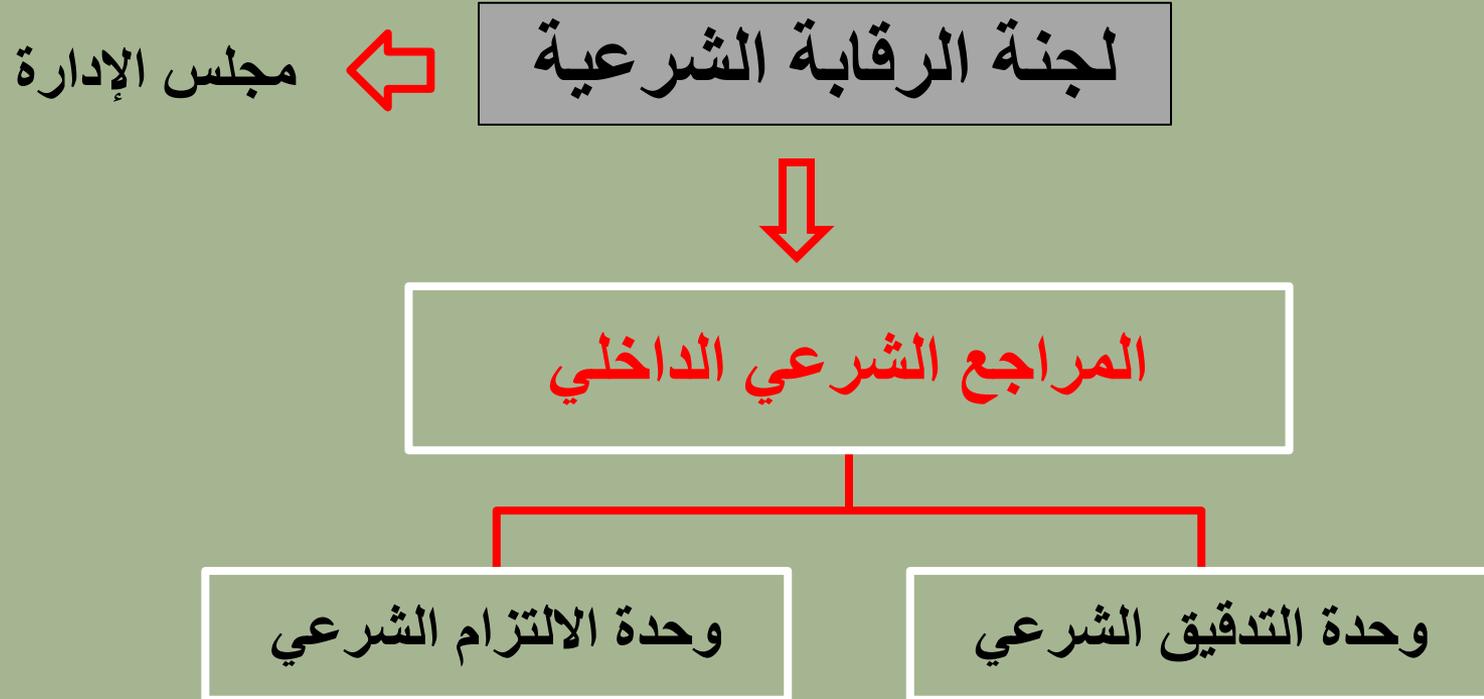
- ✓ دراسة جدوى للبنك / النافذة
- ✓ جهاز رقابي شرعي
- ✓ نظام تقني يدعم العمليات المصرفية الإسلامية
- ✓ سياسات وإجراءات داخلية موثقة ومعتمدة (تتناول الإلتزام الشرعي، توزيع الأرباح، إدارة المخاطر، الصندوق الخيري وغيرها)
- ✓ استقلالية في الفروع والعمليات الداخلية والأنظمة التقنية
- ✓ رأسمال مستقل للنافذة

الرقابة الشرعية ... أهدافها

- ✓ توفير نظام لتنظيم جميع الأنشطة المصرفية ويهدف إلى الالتزام التام بأحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ أن يلتزم الجمهور والأطراف ذات العلاقة بالالتزام التام بأحكام الشريعة الإسلامية.



الرقابة الشرعية .. مكوناتها



لجنة الرقابة الشرعية المتطلبات

<ul style="list-style-type: none"> ❖ لا يقل عن 3 أعضاء شرعيين مؤهلين في فقه المعاملات وخبرة لا تقل عن 10 سنوات. ❖ يمكن تعيين عضوين غير شرعيين في حقول الإقتصاد والقانون والبنوك والمحاسبة والتمويل وخبرة لا تقل عن 15 سنة. 	<h3>الأعضاء</h3>
<ul style="list-style-type: none"> ❖ الجمعية العمومية للمساهمين لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد لفترة أخرى. ❖ تعتمد الجمعية العمومية أتعاب الأعضاء 	<h3>التعيين والأتعاب</h3>

لجنة الرقابة الشرعية تابع المتطلبات

- ❖ مؤهل دراسي في الشريعة الإسلامية.
- ❖ الإستقلالية والحيادية والنزاهة والأمانة.
- ❖ تجنب تضارب المصالح.
- ❖ لا يسمح بأكثر من عضوية واحدة.
- ❖ الإقالة تعتمد من الجمعية العامة للمساهمين.

معايير الصلاحية
و الملائمة



لجنة الرقابة الشرعية تابع المتطلبات

- ❖ الجهة المسؤولة عن النواحي الشرعية.
- ❖ إصدار الفتاوى.
- ❖ تقديم الرأي للإدارة التنفيذية.
- ❖ مراجعة وإعتماد السياسات والأنظمة والإجراءات التنظيمية الداخلية.
- ❖ تضمين التقرير السنوي بالرأي الشرعي للجنة.

**المسؤوليات
والواجبات**

المراجع الشرعي

- ✓ يعين من قبل الإدارة التنفيذية بالتنسيق مع لجنة الرقابة الشرعية.
- ✓ موظف بالبنك.
- ✓ مؤهل أكاديمي وخبرة لا تقل عن 5 سنوات.
- ✓ يشرف على وحدة التدقيق الشرعي ووحدة الإمتثال الشرعي.
- ✓ يرفع تقاريره إلى اللجنة الشرعية مع نسخة إلى الرئيس التنفيذي أو مسؤول الصيرفة الإسلامية.
- ✓ البت في المسائل الشرعية المتعلقة بالمعاملات اليومية.
- ✓ يشرف على التدريب.

النموذج التنظيمي للنوافذ الإسلامية

<p>✓ فروع مستقلة</p> <p>✓ كافة المعاملات من خلال الفروع المستقلة</p> <p>✓ يمكن قبول أموال من البنك الأم وتجنب العكس</p>	<p>✓ نموذج بنك مصغر</p> <p>✓ رأس مال مستقل</p> <p>✓ إحتساب النسب الإشرافية على ضوء رأس المال البنك الأم</p>
<p>✓ دفاتر محاسبية مستقلة</p> <p>✓ إلزامية المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية</p> <p>✓ يمكن الاستعانة بالمعايير المحاسبية الدولية</p>	<p>✓ تجنب خلط الأموال (نظام تقني داعم)</p> <p>✓ الإستقلالية عن البنك الأم</p>

اللائحة التنظيمية للهيئة العليا للرقابة الشرعية

المادة (1) - تعريفات ✓

← البنك المركزي، مجلس المحافظين، الهيئة، الرئيس، نائب الرئيس والمصرف المرخص

المادة (2) - التعيين وعدد الأعضاء والمؤهلات ✓

← قرار من مجلس المحافظين

← خمسة أعضاء (3 أعضاء شرعيين وعضوين فنيين)

← يشترط في ثلاثة أعضاء أن يكونوا حاصلين على درجة البكالوريوس في مجال الشريعة الإسلامية على الأقل، وملمين بالتمويل والأعمال المصرفية ولديهم خبرة لا تقل عن 10 سنوات في فقه المعاملات

← ويشترط في العضوين الآخرين أن يكونا من ذوي الخبرة الواسعة التي لا تقل عن 10 سنوات في مجالات الاقتصاد أو القانون أو الأعمال المصرفية أو التمويل أو غيرها

اللائحة التنظيمية للهيئة العليا للرقابة الشرعية - تابع

- ✓ المادة (3) - صلاحيات الهيئة
 - ← يجوز للهيئة الاستعانة بمختصين في التمويل الاسلامي والقانون والاقتصاد الاسلامي أو من موظفي البنك المركزي، على أن لا يكون له صوت معدود
- ✓ المادة (4) - مدة عمل الهيئة
 - ← 4 سنوات قابلة للتجديد بموافقة مجلس المحافظين
- ✓ المادة (5) - السكرتارية التنفيذية
 - ← مقرر يعين من مجلس المحافظين وتحدد اختصاصاته
- ✓ المادة (6) - اختيار الرئيس ونائبه
 - ← اختيار الرئيس ونائبه في اول اجتماع ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه أو وجود مانع يحول دون حضوره

اللائحة التنظيمية للهيئة العليا للرقابة الشرعية - تابع

المادة (7) - نظام الاجتماعات ✓

- ← دعوة من مجلس المحافظين أو الرئيس أو نائبه أو عضوين
- ← مرتين في السنة على الأقل
- ← يلزم حضور 3 أعضاء من بينهم الرئيس أو نائبه
- ← القرارات بالأغلبية، فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس
- ← على الرئيس حضور اجتماعات مجلس المحافظين إذا طلب منه

المادة (8) - مخصصات الهيئة ✓

- ← يوفر البنك المركزي مكافآت الأعضاء والمقرر ومخصصات الهيئة

اللائحة التنظيمية للهيئة العليا للرقابة الشرعية - تابع

المادة (9) - اختصاصات الهيئة ✓

- ← إبداء الرأي وتقديم المشورة للبنك المركزي في الجوانب الشرعية المتعلقة
- ← بالأعمال المصرفية الإسلامية
- ← إبداء الرأي للبنك المركزي حول شرعية المعاملات التي تتم بينه والمصارف المرخصة، بما في ذلك فتح الحسابات ومنح التمويل وبيع وشراء وإصدار الأدوات المالية وغيرها
- ← البت في المسائل التي ترفع إليها من خلال البنك المركزي، والتي تكون موضع خلاف فقهي فيما بين لجان الرقابة الشرعية في المصارف المرخصة، ويكون قرارها ملزماً للمصرف المرخص
- ← رفع تقرير نصف سنوي عن أعمالها إلى مجلس المحافظين
- ← أي أعمال أخرى يكلفها بها مجلس المحافظين

اللائحة التنظيمية للهيئة العليا للرقابة الشرعية - تابع

✓ **المادتين (10 و 11) - حقوق وواجبات الأعضاء**

← إجراء المعاملات المعتادة مع المصارف المرخصة بما لا يتعارض مع مقتضيات العضوية

← الإفصاح بشكل منتظم لمجلس المحافظين عن كافة معاملاتهم مع المصارف المرخصة

← يفحص البنك المركزي النشاط التجاري والمالي ويتحقق من ذلك دورياً

← الحفاظ على السرية واستقلالية القرار

← عدم الجمع بين عضوية الهيئة وعضوية لجان الرقابة الشرعية في المصارف المرخصة

✓ **المادة (13) - الاستقالة**

← يحق للعضو تقديم الاستقالة إلى مجلس المحافظين وتكون نافذة من تاريخ

قبولها أو بعد انقضاء 30 يوماً من تاريخ تقديمها دون رد

اللائحة التنظيمية للهيئة العليا للرقابة الشرعية - تابع

✓ المادتين (14) - الإقالة

- ← إذا فقد أهليته، أو أشهر إفلاسه، أو توقف عن سداد ديونه أو تم تصنيفها
- ← إذا صدر ضده حكم نهائي بعقوبة جنائية، أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة
- ← إذا تغيب عن حضور اجتماعات الهيئة مرتين متتاليتين، أو ثلاث مرات متفرقة خلال السنة، دون تقديم عذر مقبول
- ← إذا أخل بأي من الالتزامات الواردة في المادة (12) من هذه اللائحة .

✓ المادة (15) - تعيين البديل

- ← يعين مجلس المحافظين بديل عن العضو المستقيل أو المقال

✓ المادة (16) - تنفيذ أحكام اللائحة

- ← يتولى الرئيس التنفيذي للبنك المركزي إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه اللائحة

المؤسسات المصرفية الإسلامية - الوضع الحالي والمبادرات

- ✓ بنكيين إسلاميين وست نوافذ إسلامية مستقلة لمصارف تقليدية
- ✓ شبكة فروع تصل إلى 74 فرعاً
- ✓ إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية بالبنك المركزي العماني
- ✓ فريق عمل ينظر في توفير أدوات لإدارة السيولة متوافقة مع الشريعة
- ✓ إصدار صكوك إسلامية سيادية في 2016
- ✓ تبني منهج رقابي مرن ومتزن لدعم المؤسسات المرخصة في مرحلة التأسيس
- ✓ إصدار أول صكوك من قبل القطاع المصرفي هذا العام
- ✓ تعديلات على قانون رأس المال ولائحتين للتأمين التكافلي والصكوك
- ✓ ترخيص شركتين تكافل

المؤسسات المصرفية الاسلامية – الأداء

الأرقام بالمليون ريال عماني

النمو %	يونيو 2017م	يونيو 2016م	البند
34	3,564	2,650	إجمالي الأصول
45	2,664	1,836	إجمالي الودائع
31	2,750	2,103	إجمالي التمويل
-	343.5	329.5	رأس المال
-	6.105	6.379	الأرباح/(الخسائر)
-	%11.62	%8.42	الحصة السوقية من النشاط المصرفي

التحديات

- ✓ تعميق الفهم والادراك لدى الجمهور
- ✓ تطوير أدوات نقدية شرعية لإدارة السياسة النقدية والسيولة لدى القطاع المصرفي
- ✓ ضرورة إمام المؤسسات المصرفية بقواعد الشريعة الإسلامية ذات الصلة
- ✓ توظيف وتدريب كوادر بشرية ذو خبرة في القطاع المصرفي
- ✓ حث البنوك بأن تكون خدمات الصيرفة الإسلامية متجددة لجذب عدد مناسب من المتعاملين وتكون عند مستوى طموحاتهم

الخلاصة

يتطلع البنك المركزي العماني إلى الممارسة الرشيدة للصيرفة الإسلامية مع التطبيق الصحيح والفعال لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بما يضمن سلامة ونزاهة القطاع المصرفي والنمو المرجو لهذا القطاع ودوره في توعية الجمهور بقواعد الصيرفة الإسلامية ومنتجاتها، وأن يقدم قيمة مضافة للإقتصاد الوطني.



وشكراً